TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/SEM.1/L.2
19 January 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الحلقة الدراسية المعنية بالترتيبات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف
جنيف، ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦
البنود ٣ و٤ و٥ من جدول الأعمال

آثار دينامية الأحواز الاقتصادية الكبيرة:
(ألف) الآثار بالنسبة للبلدان النامية فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار واستجابات السياسة العامة المحتملة
(باء) التوسع إلى قطاعات جديدة

الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف

نطاق التعاون والدعم الدوليين للبلدان النامية، بما في ذلك التدابير لتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها

ملخص أعدّه الرئيس

١- جذبت الحلقة الدراسية اهتماما كبيراً ومشاركة واسعة من جميع المناطق بحضور عدد كبير من الخبراء من العواصم. واتسمت المناقشة بالحيوية واستفادت من الخبرات التي قدمها عدد من المشاركين، بمن فيهم العديد من المندوبين من العواصم، وأمانات تجمعات التكامل، وكذلك من الوثائق الشاملة التي أعدتها أمانة الأونكتاد والعديد من الخبراء. وتم تقديم البنود المختلفة المدرجة في جدول الأعمال وقام بتوجيه المناقشات التي دارت بشأنها أربعة خبراء، من بينهم إثنان من واضعي دراسات الخبراء. وأعرب المشاركون

عن امتنانهم لحكومة اليابان على الدعم المالي الذي قدمته للحلقة الدراسية. وهذا موجز لبعض القضايا التي تناولتها المناقشات.

٢- لقد شكلت الحلقة الدراسية التي دعا مجلس التجارة والتنمية إلى عقدها متابعة لمداولات واستنتاجات وتوصيات المجلس في دورته الأربعين بشأن تطور الأحواز الاقتصادية وعمليات التكامل الإقليمي ونتائجها. وكانت استنتاجات المجلس ٤٠٨ (د - ٤٠) قد عكست تقارباً كبيراً في الآراء بشأن تقييم السمات الجديدة والتوسع الدينامي للأحواز الاقتصادية الكبيرة وآثارها على البلدان الأخرى، وبخاصة على البلدان النامية. وكان المجلس قد حدد بعض المبادئ والخطوط التوجيهية العريضة على صعيد السياسة العامة بغرض التأكد من أن التكامل الإقليمي يدعم النظام التجاري المتعدد الأطراف، وأنه يراعي آثاره على البلدان الأخرى ويتحمل مسؤولية خاصة فيما يتعلق بآثاره على التنمية.

٣- ولوحظ أن التجمعات الإقليمية قد توسعت بسرعة إلى بلدان جديدة وإلى مجالات جديدة في السياسة العامة حتى بعد اختتام جولة أوروغواي بنجاح. ومن اسباب هذه الدينامية قدرة الترتيبات الإقليمية على تكملة وتجاوز ما أمكن تحقيقه على المستوى المتعدد الأطراف. فلم تعد الأحواز الاقتصادية تقتصر على إزالة التعريفات الجمركية، وإنما أصبحت متعددة الأوجه والقطاعات وهي تغطي مجموعة واسعة من السياسات التي تؤثر على التجارة والاستثمار والتنمية الدولية. وتشمل القوى الدافعة الأخرى اهتمام قطاع الأعمال بالحصول على سبل أفضل للوصول إلى الأسواق، وفرص الاستثمار المعززة، والتغير التكنولوجي السريع الذي يتطلب أسواقاً واسعة ليكون فعالاً من حيث الكلفة.

٤- وتختلف الأحواز الاقتصادية الكبيرة وترتيبات التكامل الإقليمي القائمة إختلافاً كبيراً من حيث طابعها ونطاقها وعمقها. وهذه الترتيبات يمكن أن تكون لها آثار سلبية على البلدان الأخرى فيما يتعلق بتحويل مجرى تدفقات التجارة والاستثمار، ولكنها يمكن أن تحفز النمو أيضا في الدول الأعضاء وأن تخلق من ثم طلباً أكبر على الواردات من خارج التجمع. وأُفيد بأن تقديرات تأثير ترتيبات التكامل الإقليمي قد أظهرت وجود آثار صافية محدودة على البلدان الأخرى ككل. وأثيرت مع ذلك شكوك حول إمكانية عزل آثار التكامل عن عوامل أخرى حاسمة بالنسبة للتجارة مثل أسعار الصرف. ومن المهم تعيين الآثار التي خلفها التكامل بالفعل على البلدان الأخرى، رغم صعوبة القيام بذلك.

٥- ويمكن أن تكون للأحواز الاقتصادية الكبيرة آثار ايجابية على تنمية البلدان النامية الأعضاء. وأبديت مع ذلك مخاوف من الآثار الضارة التي يحتمل أن تخلفها على تجارة واستثمارات البلدان النامية خارج هذه التجمعات لأن سبل الوصول التفضيلية تمثل ميزة كبيرة في أكبر أسواق الاستهلاك في العالم. وهذه المخاطر تكون شديدة بوجه خاص بالنسبة للبلدان والمناطق النامية التي لا تنتمي لأي من هذه التجمعات الكبيرة. وينتمي عدد منها لأفقر البلدان من بين البلدان النامية.

٦- ونظرت الحلقة الدراسية في عدة خيارات بشأن الطريقة التي يمكن أن تتصدى بها البلدان النامية لهذه الحالات. ورئي أن تعزيز التحرير المتعدد الأطراف أمر هام. وأن العضوية في التجمعات الإقليمية أو دون الإقليمية فيما بين البلدان النامية لا تتيح فوائد يمكن مقارنتها بتلك التي تتيحها الأحواز الاقتصادية الكبيرة، ولكنها يمكن أن تيسر الانضمام إليها. وتتعلق المشاكل التي تواجهها جهود التكامل فيما بين البلدان النامية بتوزيع التكاليف والفوائد، وبندرة الموارد، وبعوامل سياسية مثل فقدان السيادة في مرحلة مبكرة. ومن

جهة أخرى، كانت تجمعات التكامل الكبيرة مفيدة في تشجيع التكامل دون الإقليمي فيما بين البلدان النامية من خلال التعاون المالي والتقني أو من خلال منح المعاملة التراكمية إلى التجمعات بموجب قواعد المنشأ الخاصة بها.

٧- والانضمام إلى الأحواز الاقتصادية الكبيرة يمكن أن يشكل خياراً فعالاً من خيارات السياسة العامة شريطة أن يتسنى استيفاء شرطي القبول والقدرة على المنافسة. وقد يكون من الصعب استيفاء الشروط المتعلقة بالمعاملة بالمثل في الأجل القصير حتى مع التسليم بأن نوع العلاقات بين المانح والمتلقي لن يكون وسيلة التكامل في المستقبل. وتفيد الخبرات الملموسة في مجال التعاون بين البلدان النامية الأصغر والأحواز الاقتصادية الكبيرة بأن التدابير الايجابية المتخذة، مثل نظام الأفضليات المعمم والتعاون التقني والمالي، لا تنعكس بالضرورة في زيادة التجارة أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو التصنيع.

٨- وفيما يتعلق بالبلدان التجارية الأضعف، فقد تم التشديد على أهمية تعزيز السياسات الوطنية لزيادة القدرة على المنافسة وقدرة الاستجابة للتحديات الإقليمية. ويمكن لأقطاب التنمية داخل التجمعات الإقليمية أن تتيح حافزاً كبيراً للروابط الاقتصادية ضمن التجمعات وللتنمية بشرط أن يتم اتخاذ ترتيبات ملائمة لتوزيع التكاليف والفوائد داخل التجمعات بشكل أفضل.

٩- واقترح أحد الخبراء أنه ينبغي للتجمعات التي تتخذ خطوات جديدة نحو التكامل أن تنقل على الأقل جزءاً من الأفضليات المتبادلة إلى البلدان النامية غير الأعضاء للتخفيف من آثار تحويل التجارة عليها. ومن وسائل تنفيذ مفهوم كهذا ما يتمثل في تحسين نظام الأفضليات المعمم. وينبغي معاملة صادرات أقل البلدان نمواً على أساس اعفائها من الرسوم الجمركية في جميع القطاعات. وينبغي أيضا منح مزايا إضافية للبلدان النامية المنخفضة الدخل المؤهلة للحصول على المساعدة من المؤسسة الإنمائية الدولية. وأشار أيضا إلى أن نظام الأفضليات المعمم يجب أن يصبح نظاماً دائماً ليتوفر الاستقرار لقرارات الاستثمار. واقترح كذلك ضرورة النظر في منح البلدان غير الأعضاء مزيداً من الحقوق في إطار الغات. وتنص الفقرة ٥ من المادة الرابعة والعشرين من اتفاق الغات على الشروط التي يتعين على الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة استيفاؤها. ومن القيود الرئيسية اشتراط ألا تكون التدابير التجارية التي تتخذ وقت تكوين اتحاد جمركي أكثر تقييداً من تلك التي كانت مفروضة قبل تكوينه. وينبغي مراعاة التغير في الواجبات التي تواجهها البلدان غير الأعضاء مقارنة بتلك التي تواجهها البلدان الأعضاء. ومن جهة أخرى، تم التأكيد على أن منح البلدان غير الأعضاء حقوقاً أكبر تتعدى تلك التي يتم منحها بالفعل بموجب المادة الرابعة والعشرين من اتفاق الغات هو أمر ينطوي على تعديل لهذا الحكم.

١٠- واشارت عدة وفود إلى أن الأحواز الاقتصادية الكبيرة تتوسع بسرعة إلى قطاعات جديدة تخلف آثاراً كبيرة على البلدان الأخرى وعلى النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأفادت بأن تمدد هذه الأحواز إلى مجالات غير تجارية يفضي إلى حالة لا تكون فيها القواعد المتعددة الأطراف القائمة التي تركز على التعريفات الجمركية والتجارة كافية لتنظيم أنشطة التجمعات وحماية مصالح البلدان الأخرى. ففي الحالات التي لا تغطي فيها الضوابط التنظيمية المتعددة الأطراف مجالات جديدة، لا تكون أمام البلد غير العضو وسيلة للدفاع بصدد ما يمكن أن تفعله التجمعات الإقليمية. ويجب أن يكون النظام المتعدد الأطراف قادراً على الاشراف على ما تفعله التجمعات الإقليمية.

١١- واشير إلى أن معايير العمل، وحركة اليد العاملة، وقواعد الهجرة والمعايير الاجتماعية تمثل مجالات يحرز فيها التكامل الاقتصادي تقدماً وإلى أن هذه المجالات تشكل بالفعل عناصر أساسية للتوصل إلى تحقيق نتائج متوازنة اجتماعيا. ومع ذلك، تنشأ تساؤلات أيضا حول المدى الذي يمكن أن يؤدي فيه التكامل في هذه المجالات إلى تشديد شروط وصول البلدان الأخرى إلى أسواق العمل الإقليمية. وعلاوة على ذلك، استرعي الانتباه إلى أهمية نتائج مؤتمر كوبنهاغن في ١٩٩٥ وإلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية القائمة.

١٢- ويركز التكامل الإقليمي أكثر فأكثر على الاستثمار والتكنولوجيا. ويمكن أن تشمل الترتيبات الإقليمية تحريراً تفضيليا للاستثمارات المتبادلة بقدر ما لم يكن هذا التحرير قد تحقق سابقا في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبالنسبة للبلدان الأخرى، يمكن أن تكون هناك مخاطر هامة في تحويل مجرى الاستثمار تنشأ عن التحرير التفضيلي أو عن حوافز الاستثمار في أسواق إقليمية كبيرة. واعتبر أن هذه الآثار تتسم بأهمية خاصة فيما يتعلق بآفاق نمو البلدان النامية الأخرى. ويتطلب الأمر إجراء مزيد من التحليل لتحديد إلى أي مدى يمكن للتغيرات الكبيرة في تدفقات الاستثمار إلى البلدان الأعضاء في التجمعات الإقليمية أن تعزى إلى التكامل أو إلى اسباب أخرى.

١٣- وفي التجمعات القائمة بين البلدان النامية، ينبغي الاعتراف تماماً بأهمية القضايا غير التجارية. ويمكن للبلدان النامية الأصغر ولأقل البلدان نمواً أن تستفيد من التكامل الذي يسعى إلى تحقيق أهداف دينامية، ويمكن للتعاون في مجال الهياكل الأساسية وللاستثمار وتنمية الموارد البشرية التعجيل بوتيرة التنمية. ومن جهة أخرى، تمثل التجارة داخل التجمعات القائمة بين البلدان النامية نسبة مئوية صغيرة من مجموع المبادلات التجارية، وذلك يرجع أساساً إلى أن القوى الاقتصادية الفاعلة لا تكون على علم تام بفرص التجارة والاستثمار القائمة، كما يرجع جزئيا إلى الافتقار إلى مهارات التسويق. ومما يضاعف أيضا من مشكلة توسيع المبادلات التجارية الداخلية ضيق قاعدة الانتاج وقصور شبكات النقل والمواصلات.

١٤- ودار نقاش مكثف حول العلاقة بين الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. ويمكن اعتبار تقدم الإقليمية السريع رغم اختتام جولة أوروغواي بنجاح بمثابة مفارقة لأنه كان يُتوقع أن تؤدي دولة أوروغواي إلى تقليل الحاجة إلى الترتيبات الإقليمية وجاذبيتها. وأبدي رأي مفاده أن هناك تفاعلاً ديناميا بين التحرير الإقليمي والتحرير المتعدد الأطراف يفضي في النهاية إلى زيادة درجة التحرير في التجارة والاستثمار في الاقتصاد العالمي وأنه ينبغي استغلال هذه الدينامية لاحراز مزيد من التقدم.

١٥- ورأى بعض الوفود أن مسألة ما إذا كانت تجمعات التكامل الإقليمي تشكل حجار عثرة أو لبنات بناء لزيادة تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف تتوقف على ما إذا كانت هذه التجمعات منفتحة وذات توجه خارجي علما بأن ليس هناك ما يضمن أن هذا ما سيكون عليه الحال بالفعل.

١٦- وأبديت هواجس إزاء سرعة اتساع شبكة ترتيبات الانتساب المختلفة الأنواع والتي تشتمل على طبقات مختلفة من المزايا التفضيلية وتتركز حول كبرى البلدان التجارية. وأشير في الرد على ذلك إلى أن هذه الترتيبات تنطوي على عملية تحرير دينامية وأنها تمتد تدريجيا إلى عدد كبير من البلدان. وأن هذا من شأنه أن ييسَّر في نهاية الأمر تحويل هذه المزايا بسمة إلى مزايا متعددة الأطراف.

١٧- وأيد عدد كبير من المشاركين تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف وتطبيق قواعده بفعالية فيما يتعلق بترتيبات التكامل الإقليمي. ورئي أن القواعد التي تتصدى فقط للتعريفات الجمركية ولجوانب التجارة لا تكفي لاستيعاب البعد الكامل لهذه الترتيبات. وأعرب عدد من المشاركين عن اعتقادهم بأنه ينبغي تعزيز الاشراف على الترتيبات الإقليمية من جانب المجتمع الدولي. واسترعي الانتباه أيضا إلى المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي بصدد السياسة العامة في مجال الترتيبات الإقليمية: يجب أن تتمشى الترتيبات الإقليمية مع مبادئ منظمة التجارة العالمية؛ ويجب أن يكون التحرير من جانب واحد سابقاً أو مرافقاً للترتيبات الجديدة، خاصة إذا كانت التعريفات المحددة بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية عالية؛ ويجب أن تظل الترتيبات مفتوحة لانضمام أعضاء جدد على أساس قواعد يتم تعريفها بوضوح؛ ويجب تعزيز الضوابط عند استخدام تدابير مكافحة الإغراق وغيرها من تدابير الطوارئ؛ ويجب أن تكون قواعد المنشأ بسيطة وشفافة وتحررية؛ ويجب أن تؤدي الترتيبات إلى تعميق التكامل في جميع القطاعات.

١٨- وتم التأكيد على أن الترتيبات الإقليمية يجب أن تكون متمشية مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، اقترح أن المادة الرابعة والعشرين من الغات يجب أن تعزز إلى حد أكبر وأن يعاد تفسيرها بطريقة دينامية. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الأحكام الراهنة ذات الصلة لمنظمة التجارة العالمية تكفي تماماً فيما يتعلق بالتجارة. وأنه ينبغي مراعاة الالتزامات المتعددة الأطراف القائمة بموجب المادة الرابعة والعشرين من اتفاق الغات، والمادة الخامسة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وشرط التمكين والجزء الرابع من اتفاق الغات.

١٩- وقد تنطوي الأشكال المختلفة من التكامل على درجات مختلفة من الانفتاح والتوجه إلى الخارج. وأوضح أحد الخبراء أن منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ قد وضع نهجا محدداً إزاء التحرير الإقليمي للتجارة والاستثمار سوف يعتمد على وسائل مثل التقدم في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في جولة أوروغواي على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية واعتماد برامج تحرير وطنية متضافرة تخضع للرصد المشترك. ويعتزم تمديد الامتيازات التي تقدم في إطار منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ إلى بلدان نامية أخرى دون اشتراط المعاملة بالمثل. ويمكن معالجة قضايا القطاعات الحساسة في المفاوضات المتعددة الأطراف القادمة. وسوف يستمر منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في العمل إما على أساس حكم الدولة الأكثر رعاية دون فرض أية شروط أو أنه سيشكل منطقة تجارة حرة تتمشى والالتزامات المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية. وأبديت شكوك حول مدى التقدم الذي يمكن أن يحرزه التحرير داخل إطار غير رسمي وغير محكم يقوم على أساس غير تعاقدي. وأفيد بأن تدابير تيسير التجارة التي يتخذها منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ تنفذ بطريقة منفتحة تتيح المشاركة حتى للبلدان غير الأعضاء فيه. وأعرب أحد الخبراء عن رأي مفاده أن من الصعب، بدءاً بمرحلة معينة من التكامل فصاعداً، ممارسة مفهوم الإقليمية المنفتحة.

٢٠- وأعرب عدد من المندوبين عن رأي مفاده أن تحقيق التكامل في مجالات جديدة يجب أن يخضع لضوابط فعالة متعددة الأطراف. وأنه لا بد من توفير الفرص للبلدان الأخرى لكي تبدي اهتماماتها وتشارك في المشاورات.

٢١- وأشير إلى أن القواعد التي تتطور داخل كل تجمع على حدة فيما يتعلق بالاستثمار، واليد العاملة، والبيئة وغير ذلك من المجالات الجديدة، يمكن أن تسفر عن ظهور أوجه تعارض فيما بينها. وقد يصبح من

الصعب تعديلها بعد ذلك، وأفاد عدد من المندوبين بأن هذا يؤكد أهمية إرساء أساس متعدد الأطراف لوضع هذه القواعد في مرحلة مبكرة. ومن جهة أخرى، يمكن اعتبار التجمعات الإقليمية بمثابة "مختبرات" لارساء قواعد جديدة تطبق على المستوى المتعدد الأطراف على أساس الخبرات المكتسبة من إنفاذها.

٢٢- وقضية الإقليمية مستمرة في طابعها وهي ستظل مدرجة في جدول الأعمال الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبقي هذه القضية تحت اشراف دقيق داخل المنظمات الدولية المختصة. وعلى الأونكتاد، إلى جانب منظمة التجارة العالمية، واجب القيام بدور هام لمواصلة تنفيذ ولاية كرتاخينا واستنتاجات مجلس التجارة والتنمية ٤٠٨ (د - ٤٠). واقترح عدد من المشاركين في الحلقة الدراسية أنه ينبغي للأونكتاد التاسع أن يتيح الفرصة لمواصلة المداولات بشأن الآثار التي تخلفها الترتيبات الإقليمية.

٢٣- واشار عدد من المشاركين إلى أن من شأن إجراء مفاوضات أخرى حول التحرير المتعدد الأطراف وتوسيع نطاق النظام التجاري المتعدد الأطراف أن يخففا إلى حد كبير من حدة الهواجس المتبقية بصدد الإقليمية. وفي هذا الخصوص، سوف يتيح الاجتماع الوزاري الذي سينعقد في سنغافورة وسيلة هامة لتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتم الترحيب بكون الجمعية العامة قد أسندت إلى الأونكتاد دوراً هاماً للاضطلاع بالأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع.

٢٤- وأكد عدد من الوفود الحاجة إلى تقديم التعاون والدعم الدوليين للبلدان النامية من أجل التصدي لتحديات الإقليمية، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها.

٢٥- وأشار عدد من المشاركين إلى ضرورة إجراء دراسات أخرى لتعيين وتقييم النتائج الايجابية والسلبية بالنسبة للبلدان الأعضاء في التجمعات الجديدة والبلدان غير الأعضاء فيها، وبوجه خاص مخططات التكامل بشأن الاستثمار والخدمات والمجالات الأخرى الجديدة. واقترح أيضا إجراء دراسات لعمليات التكامل فيما بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٢٦- وأشار بعض المشاركين إلى أنه ينبغي لتجمعات التكامل وللمنظمات الدولية المختصة كذلك أن تقدم الدعم إلى البلدان النامية في تحديد الفرص الجديدة التي قد تنشأ عن التكامل الإقليمي ومساعدتها على الاستفادة من هذه الفرص.

٢٧- كما أشار عدد من المشاركين أنه ينبغي للأونكتاد أن يستمر في تقديم الدعم وتوسيعه فيما يتعلق بتقييم خيارات السياسة العامة المختلفة المتاحة للبلدان النامية للتكيف مع التحديات الجديدة التي تثيرها الترتيبات الإقليمية والاستجابة لها.

٢٨- ولاحظت الحلقة الدراسية باهتمام العروض التي قدمتها الوفود المختلفة بشأن الخبرات الوطنية في مجال التكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية، وبوجه خاص بشأن التحديات التي تواجهها البلدان النامية في جهود التكامل التي تبذلها. وقد استفادت الحلقة الدراسية أيضا من المساهمات التي قدمها ممثلون من تجمعات إقليمية مختلفة.

٢٩- واتفق عموماً على الحاجة إلى دعم تعزيز التكامل دون الإقليمي والإقليمي فيما بين البلدان النامية. وأعربت التجمعات عن تقديرها للدعم الذي تلقيه من تجمعات تكامل البلدان المتقدمة ومن الاتحاد الأوروبي، ومن مانحين ثنائيين آخرين، ومن الأونكتاد، ومركز التجارة الدولية ومنظمات دولية أخرى.

٣٠- إلا أنه من أجل استغلال كامل الامكانيات التي ينطوي عليها التكامل دون الإقليمي والإقليمي فيما بين البلدان النامية، يلزم توفير قدر كبير من الدعم الإضافي فيما يتعلق بتعزيز القدرات الاقتصادية للدول الأعضاء وعمليات الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم بها في الوقت الحاضر وتوفير الهياكل الأساسية اللازمة لنجاح التكامل. وتشتمل الجوانب الأخرى الهامة التي يمثل فيها تبادل الخبرات والتعاون أمراً أساسياً على مجالات مثل تعزيز مشاركة القطاع الخاص في عملية التكامل واستنباط حل مرض لمشكلة توزيع التكاليف والفوائد فيما بين الدول الأعضاء.

٣١- وينبغي لبلدان منشأ الاستثمار الأجنبي المباشر أن تقوم، حيثما أمكن ذلك، بتشجيع الاستثمار والمشاريع المشتركة لتعزيز القدرة والقاعدة الصناعية من أجل تنويع أنماط الانتاج والتصدير، باعتبار ذلك أمراً لا غنى عنه بالنسبة للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض لكي تندمج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

٣٢- ورحّب المشاركون ببرامج الدعم الشاملة التي وضعها الاتحاد الأوروبي وبالمخطط الياباني "شركاء من أجل التقدم". وأعربوا كذلك عن تقديرهم للامكانات التي ينطوي عليها حوار الشراكة الذي يروج له الأونكتاد باعتباره وسيلة لتعبئة الدعم لصالح البرامج والمشاريع المتوسطة الأجل في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتكامل دون الإقليمي فيما بين البلدان النامية. وهو يتيح أيضا فرصة لتعزيز التعاون وتنسيق أنشطة البلدان المانحة.

- - - - -